



مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net  
Email: baheth@bahethcenter.net  
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## الدورة ٧٢ للجمعية العامة

شكلت الدورة الـ ٧٢ للجمعية العامة للأمم المتحدة محطة أبرز خلالها الأطراف مواقفهم من القضية الفلسطينية؛ حيث أكد الرئيس عباس في كلمته أمام الجمعية العامة على حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية؛ وقال إن "القدس ليست للبيع، وعاصمتنا هي القدس الشرقية وليست في القدس، وحقوق شعبنا ليست للمساومة". مضيفاً أن "هناك اتفاقات مع إسرائيل وقد نقضتها جميعاً، فإما أن تلتزم بها، أو نخلي طرفنا منها جميعاً، وعليها أن تتحمل مسؤولية ونتائج ذلك"، وأضاف أن "إسرائيل لم تنفذ قراراً واحداً من مئات القرارات التي أصدرها مجلس الأمن وآخرها القرار ٢٣٣٤، والجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلقة بالقضية الفلسطينية، (٨٦ قراراً لمجلس الأمن و٧٠٥ قرارات للجمعية العامة)"، وتساءل: "هل يجوز أن تبقى إسرائيل من دون مساءلة أو حساب؟ وهل يجوز أن تبقى دولة فوق القانون؟ ولماذا لا يمارس مجلس الأمن الدولي صلاحياته لإجبار إسرائيل على الامتثال للقانون الدولي وإنهاء احتلالها لدولة فلسطين؟"

وجدد التأكيد على "أننا لن نقبل بعد اليوم رعاية أمريكية منفردة لعملية السلام، لأن الإدارة الأمريكية فقدت بقراراتها الأخيرة أهليتها لذلك، كما نقضت كافة الاتفاقات بيننا، فإما أن تلتزم بما عليها، وإلا فإننا لن نلتزم بأي اتفاق". وخاطب الإدارة الأمريكية، بقوله: "رغم كل ذلك، أجدد الدعوة للرئيس ترمب لإلغاء قراراته وإملاءاته بشأن القدس والملاجئين والاستيطان التي تتعارض مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وما جرى بيننا من تفاهات، حتى نتمكن من إنقاذ عملية السلام وتحقيق الأمن والاستقرار للأجيال المقبلة في منطقتنا".

ودعا الجمعية العامة للأمم المتحدة "لأن تجعل دعم الأونروا التزاماً دولياً ثابتاً، فالوكالة تأسست بقرار من الجمعية العامة عام ١٩٤٩ وتم تفويضها بتقديم المساعدة للملاجئين الفلسطينيين إلى أن يتم التوصل لحل دائم لقضيتهم".

وتطرق إلى الأوضاع الداخلية وقال إن "هناك اتفاقات مع حركة حماس، وآخرها اتفاق ٢٠١٧، فإما أن تنفذها بالكامل، أو نكون خارج أية اتفاقات أو إجراءات تتم بعيداً عنا، ولن نتحمل أية مسؤولية، وسنواجه بكل حزم المشاريع الهادفة إلى فصل قطاع غزة عن دولتنا تحت مسميات مختلفة".

وعقبت حركة حماس على الخطاب فأكدت أن تجديد الرئيس عباس، في خطابه للأمم المتحدة، استمراره في مسار المفاوضات بعد مئات المؤتمرات والجولات وتكرارها "ما هو إلا استتساخ للفشل ومضيعة للوقت، وفرصة ممنوحة للعدو يستغلها لتغيير الواقع السياسي عبر الاستيطان والتهويد؛ وأن الاستمرار بمسار التفاوض "هو محاولة لتقويض حق العودة بالانقضاء على الأونروا، وكل ذلك يحدث والتنسيق الأمني مستمر، والمقاومة في الضفة مكبلة، والشعب مقيد في التعبير عن رفضه للتهويد والاستيطان حتى ولو بشكل شعبي وسلمي". و"إن ما تحدث به الرئيس عباس من مضامين هي إعلان صريح لفشل سياسته، واعتراف واضح بعجز مسار التسوية عن الوصول لأي حلول عادلة أو تحقيق أي إنجاز للشعب الفلسطيني،

أما رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، فقال أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ إنه ليس ملتزماً بحل الدولتين، "من باب القفز عن التسميات بداعي التركيز على الجوهر"، الذي لا يتجاوز الحكم الذاتي للفلسطينيين ونزع الأسلحة والسيطرة الأمنية الإسرائيلية، ولو كان ذلك تحت مسمى "دولة" دون مقومات دولة. وادّعى نتنياهو أن "استخدام التسميات لن يحقق شيئاً، لأن أناساً مختلفين يقصدون أموراً مختلفة عندما يتحدثون عن دولة؛ وبدلاً من الحديث عن التسميات أفضل الحديث عن الجوهر". يشار في هذا السياق إلى أن ترامب كان قد صرّح في لقائه مع نتنياهو، أنه "لا يشعر بالحاجة إلى التحدث عن حل الدولتين. والآن، من الممكن أن يكون لديهم رأي مختلف (متوجهاً إلى نتنياهو).. لا أعتقد. ولكن، برأيي، فإن حل الدولتين سيكون الأفضل". وبحسب نتنياهو، وفي لقائه مع ترامب على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة سأله الرئيس الأميركي عما يريده أن يحصل، فأجاب أنه "معني بحكم ذاتي للفلسطينيين في دولة منزوعة السلاح بدون قدرة على تهديد إسرائيل". وأضاف "يجب أن تكون الصلاحيات الأمنية

العليا بيد إسرائيل، وليس الأمم المتحدة، ولا الشرطة الكندية، ولا قوات نمساوية أو أسترالية... السيطرة الأمنية يجب أن تكون بيد القوات الإسرائيلية، وإلا فإن الإرهابيين الإسلاميين سوف يسيطرون على المنطقة، داعش أو حماس أو إيران، أو جمعيتهم. هذا هو الشرط". وتابع "يسألونني عما إذا كان ذلك يتماشى مع دولة؟ لا أعرف.. قرروا أنتم. أريد أن يتحكم الفلسطينيون بأنفسهم، ولكن بحيث لا يستطيعون تهديدنا".

وتعقبها على الخطة الأميركية "صفقة القرن"، قال نتنياهو إنه سيدرسها بشكل منفتح وبحماس، وذلك لأن "هناك صداقة عظيمة (أميركية) مع إسرائيل".

كرر الرئيس دونالد ترامب، دعمه لحل الدولتين، دون أن يستبعد حل الدولة الواحدة، باعتباره أن ذلك يتعلق بالطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، وأن الأمر كـ"صفقة عقارات". وقال أيضا إنه يعتقد أن حل الدولتين يبدو معقولا أكثر من أي اقتراح آخر، مضيفا أن الأمر الأهم، بالنسبة له، هو أن توافق إسرائيل والفلسطينيون على خطة معينة؛ وتابع أن ذلك منوط برضا الطرفين، مضيفا "دولة واحدة أو دولتان.. كما يريدون". وقال أيضا "نحن في الطريق إلى حل الدولتين"، رغم أن عددا من الزعماء العرب، بينهم الملك السعودي، سلمان بن عبد العزيز، قد قالوا له إنه من غير الممكن التوصل إلى سلام في الشرق الأوسط بين الإسرائيليين والفلسطينيين. على حد قوله.

أربك الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الإسرائيليين من اليمين واليسار، بتصريحاته المتناقضة التي أطلقها خلال لقائه مع بنيامين نتنياهو، وأمام الصحافيين. ففي تصريحاته الأولى، قال إنه أحب حل الدولتين وإنه الحل الأفضل، ما دفع نتنياهو إلى التصريح بإمكانية وجود كيان فلسطيني، من دون أن يذكر كلمة "دولة"، يخضع لسيطرة أمنية إسرائيلية كاملة. وفي تصريحاته التالية، قال ترامب إن الحل يمكن أن يكون من خلال الدولة الواحدة، إذا أراد الجانبان ذلك؛ وخلال ذلك أعلن ترامب أن خطته لـ"سلام" إسرائيلي - فلسطيني، المعروفة باسم "صفقة القرن" ستعلن بعد شهرين أو ثلاثة.

في أعقاب تصريحات ترامب الأولى، عبّر رئيس حزب "البيت اليهودي" ووزير التربية والتعليم الإسرائيلي، نفتالي بينيت، عن معارضته الشديدة لحل الدولتين، وأعلن أنه طالما هو شريك في حكومة نتياهو، لن تقوم دولة فلسطينية. ربما إعلان بينيت هذا جعل ترامب يدلي بتصريحه التالي، بعد نصائح قدمها له مستشاروه المقربون، وهم مقربون من اليمين المتطرف والمستوطنين أكثر من قريهم من نتياهو؛ وبذلك فُتح السجال داخل اليمين الإسرائيلي حول "صفقة القرن" وما قد تتضمنه من أفكار للحل.

وذكرت صحيفة "يسرائيل هيوم"، إلى أن ترامب ذكر "العنصر الإشكالي الذي يسمّى "دولة فلسطينية"؛ وأضاف أن التواريخ والكلمات ليست مقدسة لدى ترامب، في سياق "صفقة القرن" وليس مؤكداً أنها ستطرح في الفترة التي ذكرها؛ وتوقّيت طرح "صفقة القرن" ليس مهماً، وإنما جوهر هذه الخطة. "وبكل ما يتعلق بالجوهر، بالإمكان أن نكون واثقين ومتأكدين من أن مضامين الخطة التي بلورها (مستشارو ترامب) كوشنير وغرينبلات، فريدمان وبنس، بولتون وبومبيو، ستكون الأكثر راحة لإسرائيل"؛ وأضاف أنه "منذ أن أقيمت دولة إسرائيل لم تكن حول رئيس الولايات المتحدة دائرة ملتزمة بهذه الدرجة تجاه الدولة اليهودية، ومحبة ومؤيدة بهذا الشكل"، وأنه "لن يجلس في البيت الأبيض رئيس يكون دعمه لإسرائيل صلباً إلى هذا الحد". وأضافت أن ما سيقدمه ترامب ينبغي أخذه لأنه لن يكون هناك رئيس ودائرة مستشارين داعمة أكثر لإسرائيل. وببساطة، لا يوجد في المؤسسة السياسية الأميركية شيء إلى يمين هذه المجموعة المميزة". وحذرت من أن ولاية ترامب ستنتهي بعد سنتين "ولا يمكن معرفة ما إذا كان سيحظى بولاية أخرى. وبعده، حتى تحت إدارة جمهورية، يمكن أن يكون الوضع أسوأ" بالنسبة لإسرائيل.

تطرّق وزير الأمن الإسرائيلي، أفغدور ليرمان، إلى تصريحات الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص حلّ الدولتين، قائلاً إنّ "الدولة الفلسطينية لا تهمني، ما يهمني هو الدولة اليهودية؛ وهنا توجد مشاكل حادة أكثر من مجرد شعارات"؛ وشرح

ليبرمان مشكلته المركزيّة بأن " ٢٠ % من سكان إسرائيل عرب، يخرجون للتظاهر والاحتجاج، المرّة تلو الأخرى، حاملين أعلام فلسطين لا أعلام إسرائيل، هذه هي المشكلة الرئيسيّة، علينا أن نقلق على الدولة اليهودية؛ الأمور الأخرى أقل أهمية؛ مصلحة إسرائيل هي في دولة يهودية وآمنة".

### مسيرات العودة

مسيرات العودة مستمرة حتى تحقيق أهدافها المشروعة، هذا ما أكدت عليه القوى الوطنية والإسلامية والهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة متمسكة باستمرار المسيرات السلمية في إطار المواجهة المشروعة مع الاحتلال والتصدي لمؤامرة استهداف القضية الفلسطينية؛ مع إشارات إلى وجوب نقل تجربة مسيرات العودة وكسر الحصار من قطاع غزة إلى الضفة الغربية حتى تتحول إلى انتفاضة عارمة تجوب الأراضي الفلسطينية كافة بهدف رفع كلفة خسارة الاحتلال. وإن قطاع غزة رغم المؤامرات كافة التي تحاك ضده وضد القضية الفلسطينية؛ إلا أن القطاع لن يهزم ولن يرفع الراية البيضاء، وغزة ستصبر وستصمد حتى تحقيق أهداف مسيرات العودة وكسر الحصار وستواصل إعطاء العالم أجمع الدروس والعبر في التضحية والثبات.

من جهته قال رئيس حركة حماس في قطاع غزة، نائب رئيس المكتب السياسي للحركة، يحيى السنوار، إن هناك فرصة حقيقية للسلام، وأن حركته غير معنيّة بالدولة النووية (إسرائيل)، لافتاً إلى أن حماس لا تريد حرباً جديدة مع إسرائيل. وأوضح السنوار، في حديثه لمؤسسة صحفية (يديعوت أحرونوت) الإسرائيلية لقطاع غزة، إنه يلتقي بصحفيين إسرائيليين لأنه يرى أن هناك إمكانية للتغيير في الواقع، وأن الحرب الجديدة ليست في مصلحة أحد. وأضاف: "بالتأكيد ليس في مصلحتنا، ومن لديه الرغبة في مواجهة قوة نووية بينما لا يملك هو سوى أربعة مقاليع وما

أريده هو إنهاء الحصار، وأنا أعلم لما فيه مصلحة شعبي من أجل توفير حماية له والدفاع عن الحق في الحرية والاستقلال".

وحول مفاوضات التهدئة، قال السنوار، إنه كل ما يريده هو ورفع الحصار والهدوء من أجل السلام ولإنهاء الحصار، مشيراً إلى أن الحصار ما يزال مستمراً. وأكد السنوار، أنه قادر على تحقيق تسوية مع إسرائيل لكن الاتفاق معها غير موجود حتى الآن، وحماس وكل المنظمات الفلسطينية الأخرى تقريباً مستعدة للتوقيع عليه واحترامه، لكن في الوقت الراهن لا يوجد سوى الاحتلال؛ وأضاف السنوار: "من المهم توضيح أمور مهمة أبرزها أنه إذا هاجمتنا إسرائيل فإننا سندافع عن أنفسنا، وستكون هنال حرب جديدة مرة أخرى، وسأخبرك مرة أخرى أنه من خلال الحرب لن تحصل على أي شيء".

وقال إنه إذا أوقف الإسرائيليون الحصار، فإن حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى سوف توقف إطلاق الصواريخ من غزة، وتوقف الهجمات الأخرى من قطاع غزة؛ وقال للحاضرين، إنه واثق من إمكانية التوصل إلى اتفاق سلام غير مباشر مع إسرائيل بحلول منتصف تشرين الأول وأنه سيتم وقف كل شيء حال وافقت إسرائيل على مطالب الحركة؛ و"إذا لم يكن هناك اتفاق، فإن حماس ستسبب الفوضى من خلال المظاهرات الحاشدة على الحدود بين غزة وإسرائيل".

نقل موقع واللا عن قائد الأركان غادي ايزنكوت رسالة وجهها لرئيس حركة حماس في غزة يحيى السنوار قال فيها: "إن تدهور الأوضاع على السياج شرق غزة خلافاً لما هو معهود للمسيرات، فإن جميع السيناريوهات العسكرية ستكون جاهزة للرد". وقرّر آيزنكوت تعزيز قواته المتواجدة بـ"غلاف غزة"، إضافة إلى إعادة نشر بطاريات منظومات "القبة الحديدية" المضادة للصواريخ استعداداً لأي تطورات قد تطرأ. والقرار جاء خلال اجتماع ضم كبار قادة الجيش والشاباك، ونص القرار على الدفع بقوات جديدة للمنطقة الجنوبية خلال الأيام القادمة واستمرار سياسة الحزم لإحباط العمليات ومنع التسلل عبر السياج المحيط بقطاع غزة.



## المقاومة

أطلق مقاوم مسلح النار على ثلاثة مستوطنين من مسافة قريبة في المنطقة الصناعية المعروفة باسم (بركان) بمستوطنة ارئيل قرب سلفيت شمال الضفة الغربية؛ مما أدى إلى إصابة ثلاثة من المستوطنون بجراح وصفت بالحرجة، وأدت إلى مصرع اثنين في وقت لاحق. وقالت وسائل إعلام العدو إن مطلق النار هو أشرف نعالوة (٢٣ عاماً) من قرية شويكة، شمال طولكرم، لاذ بالفرار بعد إطلاقه النار، في حين قالت الشرطة الإسرائيلية إنها بدأت في مطاردته لإلقاء القبض عليه.

وأفيد أن الشاب الفلسطيني دخل في الثامنة إلا ثلثاً صباحاً إلى الطابق الثاني من مكاتب المصنع الذي عمل فيه وبدأ بإطلاق النار على الموجودين، وأنه كان مسلحاً ببندقية من طراز "إم ١٦".

ونقلت صحيفة (يديعوت أحرونوت)، عن مصادر أمنية إسرائيلية، أنّ جيش الاحتلال، يخشى من أن تشكّل العملية، إلهاماً للشبان الفلسطينيين في الضفة الغربية لتكرارها. ولفتت الصحيفة، إلى أن منفذ العملية لا نشاط سابقاً له في تنفيذ العمليات الأمنية، مثله مثل منفذي عمليتي مستوطنتي (إيتمار) و(حلامي)، في وقت سابق من هذا العام، وأن مواصفات ما سمته الصحيفة "المهاجم الفرد" تنطبق عليه. أمّا مواصفات "المهاجم الفرد"، وفقاً للصحيفة فهي: عدم الانتماء لأي تنظيم، ولا ماضي أمنياً أو إجرامياً للمنفذ، امتلاكه تصريحاً إسرائيلياً للعمل، بالإضافة إلى عمله بشكل منتظم.

إلا أن المختلف بين هذه العملية وبين العمليتين السابقتين، هو "مهنية المنفذ"، ما يزيد الترحيحات بأنه تلقى توجيهات"، وفقاً للصحيفة التي سردت ما حدث داخل المصنع، إذ دخل المنفذ إلى المصنع صباحاً، وهو يحمل سلاحه دون أي تكشفه البوابة الحديدية عند مدخل المنطقة الصناعية، علماً بأن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، تفحص إن ساعده أحد في تهريب السلاح إلى ما بعد البوابة الحديدية.

وآدعت الصحيفة، أن المنفذ حاول أخذ سكرتيرة المصنع رهينةً، بالنظر إلى وضع الإسار في يديها مع دخوله المصنع، "ورغم القسوة التي اتّسمت بها العملية، إلا أنها ربما كانت ستنتهي بشكل أسوأ بكثير - لو أخذ السكرتيرة رهينةً-"، وفقاً لـ (يديعوت أحرونوت). ورجّحت الصحيفة أن تنتهي المطاردة التي ينفذها جيش الاحتلال وجهاز الأمن العام (الشاباك) في الضفة الغربية للعنور على المنفذ باغتياله، ما تطلّب استدعاءً لقوات مدربة بشكل جيّد، دون استبعاد أن يقوم منفذ العملية "بعد إدراكه أن سيقتل" بتسليم نفسه إلى الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي ستسلمه، بدورها، إلى الاحتلال.

قالت صحيفة "هآرتس"، إن "الأجهزة الأمنية، وعلى رأسها جهاز الأمن العام (الشاباك)، تخشى أن يؤدي القمع المفرط لأهالي الضفة، إلى إيجاد تربة خصبة لحركة حماس، التي تسعى إلى جر الضفة إلى مواجهات مستمرة مع الاحتلال".

وأضافت الصحيفة أن أجهزة الاحتلال الأمنية ستتركز بالرد على عملية إطلاق النار بملاحقة أهل المنفذ والدائرة المقربة منه، بمعزل عن ٨٠٠٠ عامل فلسطيني يعملون في المنطقة الصناعية في المجمع الاستيطاني "بركان"، أو ١٠٠ ألف عامل فلسطيني حصلوا على تصاريح عمل في مناطق الـ٤٨.

وتابعت الصحيفة أن الشاباك يرى أن الإجراءات التي تُتخذ ضد العمال الفلسطينيين بشكل عام، قد تقوّض الجهود في منع العمليات الفردية في مناطق الضفة، التي يتم التوصل إليها بفضل التنسيق مع أجهزة السلطة الأمنية، على اعتبار أن العقاب الجماعي غير فعال في ردع منفذي العمليات الفردية، وقد يؤدي إلى تعزيز قوة حماس ويخلق شعوراً لدى أهالي الضفة يدفعهم نحو خيار المقاومة المسلحة.

وعلى إثر العملية منعت قوات الاحتلال، وصول مئات العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم في المنطقة الصناعية "بركان" غرب محافظة سلفيت.

**العقاب الجماعي سيؤدي إلى انفجار الضفة**

أثارت العملية مخاوف أجهزة أمن العدو من تجدد موجة العمليات التي تسميها إسرائيل انتفاضة الأفراد، واشتعال الأوضاع الأمنية تدريجيًا في الضفة الغربية المحتلة، واعتبرت صحيفة هآرتس أن الأحداث الأخيرة في الضفة الغربية المحتلة تشكل تحديًا أمام الجيش، الذي يسعى للرد بما يشكل ردًا للفلسطينيين في الوقت الذي يسعى فيه إلى تجنب انفجار أمني في الضفة الغربية المحتلة.

وأشارت التحليلات إلى أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تخشى أن يؤدي العقاب الجماعي لأهالي الضفة الغربية المحتلة، إلى انفجار أمني، على الرغم من بقاء الضفة هادئة على الصعيد الأمني في أعقاب نقل السفارة الأميركية إلى القدس والإجراءات العقابية الأميركية بحق الشعب الفلسطيني، بالمقارنة مع مسيرات العودة التي انطلقت في ٣٠ آذار ومستمرة لغاية اليوم على الشريط الأمني الفاصل شرقي قطاع غزة. وإن "الأجهزة الأمنية، وعلى رأسها جهاز الأمن العام (الشاباك)، يخشى أن يؤدي القمع المفرط لأهالي الضفة، إلى تشكيل تربة خصبة للمقاومة، التي تسعى إلى جر الضفة إلى مواجهات مستمرة مع الاحتلال".

واعتبرت الصحيفة أن ذلك قد يخدم حماس ويضعها في مركز أكثر قوة في إطار مباحثات التهدئة طويلة الأمد مع إسرائيل، المتوقفة بإيعاز من الرئيس عباس، كما يعزز قدرتها على الحشد أيام الجمعة في سياق مسيرات "العودة" السلمية المطالبة بكسر الحصار الذي يفرضه الاحتلال على القطاع، والتي سرعان ما تتحول إلى مواجهات إثر قمع الاحتلال المفرط.

وأضافت الصحيفة أن أجهزة الاحتلال الأمنية ستركز بالرد على عملية إطلاق النار بملاحقة أهل المنفذ والدائرة المقربة منه، بمعزل عن ٨٠٠٠ عامل فلسطيني يعملون في المنطقة الصناعية في المجمع الاستيطاني "بركان"، أو ١٠٠ ألف عامل فلسطيني حصلوا على تصاريح عمل في مناطق الـ٤٨. وأن الشاباك يرى أن الإجراءات التي تُتخذ ضد العمال الفلسطينيين بشكل عام، قد تقوض الجهود في منع العمليات الفردية في مناطق الضفة، التي يتم التوصل إليها بفضل التنسيق مع أجهزة السلطة الأمنية، على اعتبار أن العقاب الجماعي غير فعال في

ردع منفذي العمليات الفردية، وقد يؤدي إلى تعزيز قوة حماس ويخلق شعورًا لدى أهالي الضفة يدفعهم نحو خيار المقاومة المسلحة.

في المقابل، يميل السياسيون الإسرائيليون المشاركون في حكومة نتنياهو، إلى سياسة العقاب الجماعي لأهالي الضفة، مما يرفع رصيدهم لدى جمهور ناخبهم، على اعتبار أن ذلك أولى بأن يردع "المخربين" في الضفة، وسط أصوات تطالب القيادة السياسية في إسرائيل باتخاذ قرارات بإلغاء تصاريح العمل الممنوحة لأهالي الضفة.

ويواجه الفلسطينيون غالبًا صعوبات في العثور على عمل في الضفة الغربية التي تعاني ارتفاع نسبة البطالة، ويضطرون إلى العمل داخل الخط الأخضر، وأحيانًا في المستوطنات التي توفر لهم دخلاً ثابتاً.

من جهة أخرى أكد مركز أسرى فلسطين أنه رصد ما يزيد عن (٥٠٠) حالة اعتقال بينهم نساء وأطفال ونواب على خلفية الكتابة على مواقع التواصل الاجتماعي وتحديدًا "الفيسبوك" منذ بدء انتفاضة القدس بأكتوبر عام ٢٠١٥.

وكان الاحتلال وبعد اندلاع انتفاضة القدس استغل ما ينشره الشبان الفلسطينيون على مواقع التواصل الاجتماعي كذريعة لاعتقالهم وتوجيه تهم التحريض لهم وإصدار بحق العديد منهم أحكام بالسجن الفعلي وآخرين بالسجن الإداري، وبينهم عدد من الصحفيين والأطفال والنساء، ونواب المجلس التشريعي وأسرى محررين.

ويُذكر أن الاحتلال أنشأ وحدة إلكترونية خاصة لمتابعة كل ما ينشره الشبان الفلسطينيون على موقع "الفيسبوك"، والذي اعتبر تمجيد الشهداء وإعادة نشر وصاياهم أو فضح جزء من جرائم الاحتلال عبر فيديوهات تظهر الاعتداء على الشعب الفلسطيني، أو الدعوة لاستمرار المقاومة، أو حتى استخدام كلمات بعينها اعتبرها بمثابة تحريض أو استعداد نفسي مسبق من هذا المواطن لتنفيذ عمليات ضد الاحتلال فيقوم باعتقالهم والزج بها خلف القضبان وإصدار أحكام مختلفة بحقهم.

وأفيد أن محاكم الاحتلال أصدرت المئات من الأحكام ضد مواطنين اعتقلوا على خلفية التحريض على مواقع التواصل الاجتماعي خلال الثلاثة أعوام الماضية تراوحت ما بين عدة أشهر وعدة سنوات. ولم يكتفِ الاحتلال باعتقال المئات من الفلسطينيين بكافة شرائحهم بتهمه التحريض عبر صفحاتهم الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي، إنما امتدت انتهاكاته لحقوقهم بمنعهم من استعمال "الفيسبوك" لفترات معينة، حيث اشترطت على الأسرى الذين يطلق سراحهم بعد اتهامهم بالتحريض بعدم استخدام صفحاتهم الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك لفترات تصل إلى عدة أشهر بجانب الغرامة المالية أو الحبس المنزلي، لمنعهم من الكتابة على تلك المواقع.

## الاستيطان

كشف المجلس الاستيطاني غوش عتصيون عن الانتهاء من التخطيط لبناء ١٤,٨٦٤ وحدة استيطانية جديدة في مستوطنات غوش عتصيون الواقعة بين بيت لحم والخليل؛ وقال رئيس المجلس الاستيطاني بأن البناء الجديد سيضاعف عدد المستوطنين في غوش عتصيون ثلاثة أضعاف؛ وأنه تم التخطيط لبناء الوحدات الاستيطانية منذ عام ونصف حيث سيتم بناء ١١٠٠ وحدة استيطانية في مستوطنة تصوريم و ٦٠٠ وحدة أخرى في مستوطنة مغدال عوز وبناء ١١٠٧ وحدة في مستوطنة غاعوت و ١٢٠٠ وحدة لتكن لها تواصل جغرافي بين مستوطنة بيت عاين ومغدال عوز وقد انقنا ١٨,٩ مليون شيكل لعملية التخطيط. يشار إلى أن وتيرة البناء الاستيطاني تزايدت بشكل كبير منذ تسلم دونالد ترامب الإدارة الأمريكية، نظراً لقراراته الداعمة لدولة الكيان الإسرائيلي بشكل غير مسبوق.

وبشأن الخان الأحمر قال مدير عام دائرة العمل الشعبي ودعم الصمود في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان عبد الله أبو رحمة، إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي سلمت أهالي قرية الخان الأحمر شرق مدينة القدس المحتلة، إخطاراً بتجريف طريق ترابية، من أجل تسويتها، لتسهيل دخول المركبات والآليات الاسرائيلية القرية، تمهيدا لإخلاء السكان، وهدمها. يذكر أن

المتضامنين يواصلون الاعتصام في الخان الأحمر منذ قرابة اربع شهور، رفضا لقرار الاحتلال بهدم القرية. ويقطن في الخان الأحمر نحو ٢٠٠ فلسطيني، ٥٣% منهم أطفال، و ٩٥% لاجئون مسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا". ويحيط بالقرية عدد من المستوطنات؛ وتقع أراضيها ضمن المنطقة التي تستهدفها سلطات الاحتلال لتنفيذ مشروعها الاستيطاني المسمى E1، الذي سيقوض في حال تنفيذه فرص تطبيق حل الدولتين.

وعلقت المستشارة الألمانية انغيلا ميركل حول التقارير بأنها هددت بإلغاء زيارتها بسبب إخلاء التجمع السكاني البدوي خان الأحمر، قالت إن: "هذا بكل بساطة غير صحيح؛ هذا قرار إسرائيلي داخلي وليس له علاقة مع اجتماعنا؛ سمعت عن هذا وقلت لنفسي ما هذا الكذب، بعد ثوان سنصل إلى إسرائيل وسيتضح بأنها أخبار كاذبة".

وفي تعليقه على الزيارة، غرد وزير التعليم الإسرائيلي نفتالي بينت الذي التقى ميركل خلال زيارتها في حيفا وقال: "شكرت الآن المستشارة الألمانية على صداقتها الحقيقية لدولة إسرائيل والشعب اليهودي؛ من الواضح أن موقفها من إسرائيل ينبع من قلبها؛ فرحت من توضيحها الحاد بشأن خان الأحمر".

وبعث المندوب المراقب لدولة فلسطين في الأمم المتحدة السفير رياض منصور، ثلاث رسائل متطابقة لكل من: رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول (بوليفيا)، والأمين العام للأمم المتحدة، ورئيسة الجمعية العامة، تطرق إلى محنة الفلسطينيين في قرية (الخان الأحمر) المهتدة بالهدم، معتبراً إياها نكبة جديدة في فصول المعاناة الفلسطينية، وجريمة حرب أخرى في سجل الاحتلال الإسرائيلي.

وعلى صلة قررت وزيرة المساواة الاجتماعية في حكومة العدو، غيلا غمليئيل، من حزب الليكود الحاكم، رصد مبلغ مليون ونصف المليون شيكل من ميزانية وزارتها لصالح مشروع يرمي إلى تحسين صورة المستوطنات والمستوطنين أمام الجمهور، ويتضمن المشروع توثيقا بالفيديو

لأقوال مؤسسي المشروع الاستيطاني وأقوال المئات من المستوطنين الذي شاركوا في هذا المشروع، وعرضه على الجمهور.

ونقلت صحيفة "هآرتس" عن مصادر في وزارة المساواة الاجتماعية ادّعائهم أن المشروع عبارة عن توثيق حكومي منهجي أولي للمشروع الاستيطاني، ووصفوه بأنه "خطوة أخرى نحو السيادة"؛ وبحسب هذه المصادر فإنه استوحيت فكرة المشروع من المشروع السينمائي للمخرج العالمي ستيفن سبيلبرغ حول توثيق بالفيديو لشهادات ناجين من المحرقة.

وزعمت، في ردّها على سؤال حول السبب الذي يجعل وزارتها تمول مشروعاً كهذا، أنه جزء من مشروع أوسع لتوثيق "جاليات يهودية مختلفة"، وبينها المهاجرين من دول عربية وإيران وأثيوبيا والهند إلى إسرائيل؛ وتابعت أنه "كمن رافقت الاستيطان طوال سنين، أرى أهمية في تكريم المساهمة الكبرى لقدامى ومؤسسي الاستيطان اليهودي في (يهودا والسامرة) الضفة الغربية وهذا المشروع الريادي - القومي لم يوثق ويروى حتى الآن، وحق الوقت للتصحيح".

وتعتزم الوزارة تحويل مقاطع الفيديو إلى أفلام وثائقية يتم بثها عبر موقع في الانترنت وتطبيق على العواتف الخليوية. ويرافق ذلك طاقم أكاديمي يستعرض معلومات مكملة للشهادات، وسيتم إنتاج أفلام حول "تراث الاستيطان". ويشترك في هذا المشروع مجلس المستوطنات ومركز تراث مناحيم بيغن. وقال رئيس مجلس المستوطنات، حنانئيل دورني، إن المشروع "سيسهم كثيراً في تعزيز وترسيخ الاستيطان".

من جهة أخرى أعلنت قناة "كان" التلفزيونية الإسرائيلية الرسمية أنها ستتخلى عن حقوقها ببث مباريات المنتخب الإسرائيلي في تصفيات دوري اليورو والموندريال، بعد أن اشترطت اتحاد كرة القدم الأوروبي عدم بث المباريات في المستوطنات؛ ونقلت صحيفة "يديعوت أحرونوت" عن بيان للقناة أنه "لن نوافق على ألا نبث في يهودا والسامرة، ونحن نتنازل عن مناقصة بث مباريات المنتخب الإسرائيلي".

وكانت قناة "كان" فازت، في تشرين الثاني الماضي، بمناقصة بث مباريات المنتخب الإسرائيلي، ودفعت مبلغ خمسة ملايين يورو للحصول على حقوق البث بقناة "كان" بالعبرية وقناة "مكان" بالعربية. إلا أن الصحيفة نقلت عن مصادر في "كان" قولها إن العقد الذي جرى توقيعه مع اتحاد كرة القدم الأوروبي ينص على أن حقوق البث تسري في إسرائيل فقط ولا تسري في الأراضي الفلسطينية، أي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبحسب "يديعوت"، فإن الاتحاد لم يوضح ما إذا كان البث يسري على القدس المحتلة أم لا.

وقالت المصادر في "كان" إن حقوق بث المباريات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأراضي الفلسطينية أيضا اشترتها شركة قطرية، ويبدو أن المقصود هي قنوات "bein".  
وقالت وزير الثقافة والرياضة، **ميري ريغف**، في بيان، إن "المنظمات الرياضية لن ترسم حدود الدولة"، معتبرة أنه "حان الوقت كي يستوعبوا أن "يهودا والسامرة" هي جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل؛. واتحاد كرة القدم الأوروبي يسدد هدفا ذاتيا؛ ويجب أن يشمل البث مئات الآلاف من مواطنينا الذين يقطنون في "يهودا والسامرة".

## المصالحة

قالت مصادر مطلعة إن الوساطات التي تقودها مصر لإيجاد صيغة جديدة لعودة البدء بتطبيق المصالحة الفلسطينية لم تنته، وإن المخابرات المصرية تنتظر ردي حركتي فتح وحماس على «مقترحات معدلة» لتجاوز نقاط الخلاف، على عدة قضايا رئيسية، وسط توقعات أن تكون هناك جولة حوار قريبة مع الحركتين، تسبق عقد جلسة المجلس المركزي القادم لمنظمة التحرير، المقررة بعد ثلاثة أسابيع.

وخلافا لما ذكر، حول تعثر جهود الوساطة، أكدت مصادر مطلعة أن الجهود المصرية التي بدأت بعقد لقاءات مطولة مع وفد قيادي رفيع من حركة حماس، استمرت لمدة أربعة أيام لم



نتته، وأن القاهرة بحثت خلال تلك اللقاءات التي لا تزال نتائجها «طي الكتمان»، في كافة «التفاصيل الدقيقة» للمقترحات المعدلة التي قدمتها مؤخرا لحل الخلاف وعودة تطبيق بنود اتفاق المصالحة.

ولم تقتصر مباحثات القاهرة مع وفد حماس على تسليم المقترحات المعدلة فقط، بل امتدت إلى النقاش في تفاصيلها، الخاصة بالملف الأمني، وملف دمج الموظفين كذلك، علاوة على بحث ملف إنهاء حصار غزة وإنجاز التهدئة.

وحسب المصادر فإن مسؤولي جهاز المخابرات المصرية، أرسلوا في وقت سابق المقترحات المعدلة ذاتها لقيادة حركة فتح في الضفة الغربية، من أجل الرد عليها. والمقترحات المعدلة مستوحاة من روح الورقة المصرية الأخيرة، وعملت على إيجاد صيغة توافقية بين مطالب فتح وحماس. وتلبية لرغبة حركة فتح في أن تكون على رأس ملفات تطبيق المصالحة عملية «تمكين» الحكومة الحالية، من أداء مهامها في قطاع غزة، مقابل وجهة نظر حماس المطالبة بأن يتم استبدال هذه الحكومة بأخرى «وحدة وطنية»، تضمنت الورقة المصرية صيغة توافقية حول ذلك، تنص على شروع الحكومة فوراً، في إدارة مؤسسات قطاع غزة، على أن يتم بعد ثلاثة أشهر الذهاب نحو تشكيل حكومة الوحدة.

وأفيد أن المسؤولين الأمنيين المصريين أبلغوا وفد حماس خلال لقاءات القاهرة، أن تفسير «السيطرة على الأمن والسلاح»، يخص إخضاع أجهزة الأمن في غزة وأسلحتها لسيطرة الحكومة الفلسطينية، في إطار لجنة أمنية مشتركة، تشرف عليها مصر، كما نص اتفاق المصالحة الموقع من جميع الفصائل الفلسطينية في مايو/ أيار ٢٠١١، لافتاً إلى أن الورقة المعدلة لا تشمل «سلاح المقاومة»، الذي سيتم بحثه في إطار ملف الشراكة وانضمام حماس والجihad الإسلامي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وتشمل البنود المصرية المعدلة الجديدة، بعد تمكين حكومة التوافق الحالية من إدارة قطاع غزة بشكل كامل، وعودة الوزراء لممارسة كامل مهامهم، التزام هذه الحكومة بصرف ما قيمته ٥٠% من قيمة رواتب الموظفين الذين عينتهم حماس بعد سيطرتها على غزة منتصف عام

٢٠١٧، على أن يتم إنجاز ملف دمجهم وفق قرارات اللجنة الإدارية والقانونية المشكّلة لهذا الغرض في مدة ثلاثة أشهر، مع عودة موظفين من القدامى الذين كانوا على رأس عملهم قبل سيطرة حماس على غزة للعمل من جديد. وتتضمن بنود الورقة المعدلة كذلك تولّي قاض فلسطيني يحظى بالتوافق، مسؤولية الإشراف على ملف القضاء في غزة، من خلال رئاسة لجنة تكون مهمتها النظر في القوانين التي أصدرها نواب حماس خلال السنوات الماضية، في إطار توحيد المؤسسات الفلسطينية.

ويتوافق ذلك مع وصول رئيس سلطة الأراضي من الضفة الغربية الى القطاع لاستلام ملف الأراضي الحكومية، وتسوية الخلاف حول الملف، بما في ذلك الأراضي التي جرى توزيعها في إطار صيغ القانون الفلسطيني.

وإضافة لهذه البنود، هناك البند الخاص بالملف الأمني الذي يشمل عدة خطوات، وينص على سيطرة الحكومة على إدارة الأجهزة الأمنية في القطاع، كما الحال في الضفة الغربية، وكذلك على لجنة مصرية تشكل من أجل الإشراف على هذه المهمة.

ويقول مسؤولون فلسطينيون التقت فصائلهم في وقت سابق مع مسؤولي جهاز المخابرات المصرية في القاهرة، إن ورقة المقترحات المعدلة تعد محاولة من طرف القاهرة لـ «إنقاذ المصالحة»، عقب عملية التعثر والتباعد في وجهات النظر، التي بدأت منذ آذار الماضي، وحالت عقب عملية تفجير موكب رئيس الحكومة ومدير جهاز المخابرات الفلسطينية عند دخولهما قطاع غزة، دون تطبيق باقي بنود اتفاق ١٢ تشرين الأول من العام الماضي.

ويأتي التوجه المصري الجديد في محاولة لمنع تصاعد الخلافات بين فتح وحماس، خاصة وأن القيادة الفلسطينية تلوح باتخاذ «إجراءات جديدة» تجاه حركة حماس في غزة، حال بقي ملف المصالحة معلقاً، ويتردد أن من بين تلك الإجراءات وقف تمويل المؤسسات الحكومية في القطاع، وهو ما من شأنه ان يحدث أزمة كبيرة، من خلال تحميل حركة حماس المسؤولية الكاملة عن إدارة القطاع كاملة.

## التهدئة وإدخال الوقود لغزة

قال الناطق باسم حركة حماس عبد اللطيف القانوع، إن إدخال الوقود لمحطة الكهرباء في قطاع غزة خطوة أولى للتخفيف من أزمات غزة؛ وأكد أن خطوة إدخال الوقود سيبثها خطوات أخرى سواء وافقت السلطة أو لم توافق؛ وتم إدخال كميات من الوقود لمحطة التوليد الوحيدة في قطاع غزة، بتمويل قطري ودون موافقة السلطة في رام الله.

وكانت إذاعة جيش الاحتلال قد كشفت بأن اتفاق إدخال الوقود الممول قطريا إلى غزة والذي صاغه قادة من جهاز الموساد في الدوحة يتضمن شروطا أخرى لم يتم الإعلان عنها وقال مراسل الاذاعة "جاكي خوري" أن الاتفاق ينصّ على وقف المسيرات وأعمال العنف فيها إضافة إلى وقف البالونات الحارقة بصورة نهائية مقابل زيادة الكهرباء إلى ثماني ساعات يوميا بدلاً من أربع حالياً.

وكانت مصادر إسرائيلية تحدثت في وقت سابق عن أن تدخل الأمين العام للأمم المتحدة "غوتيرس" جاء بطلب إسرائيلي ومن المنسق الاممي ميلاندنوف لعدم افشال صفقة ادخال الوقود القطري الى غزة والتي من شأنها ان تخفف التوتر وتمنع التصعيد في انتظار نجاح محادثات القاهرة للمصالحة بين فتح وحماس.

وشكر الأمين العام للأمم المتحدة قطر على دعمها كهرباء غزة بالوقود؛ وأكدت الأمم المتحدة أن غزة تبقى جزء أساسي من حل الدولتين وتأمل بان ادخال الوقود لمحطة الكهرباء ان يخفف التوتر ويمنع التصعيد.

من جهتها السلطة الفلسطينية احتجت على موافقة "إسرائيل" بإدخال الوقود القطري للقطاع، بخلاف رغبة أبو مازن ورغماً عنه؛ وأفيد أن "الرئيس عباس حاول منع ذلك بشتى السبل، لكنه لم ينجح".

ونقل عن مسؤول رفيع بالسلطة قوله: "إن إسرائيل تدعم حماس وتقويها، من خلال المشاركة في تمويلها بشكل غير مباشر".

وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت، العبرية، أن الولايات المتحدة الأمريكية شكرت "إسرائيل" وقطر، على إدخال الوقود إلى قطاع غزة؛ ونقلت الصحيفة عن المبعوث الأميركي للشرق الأوسط جيسون جرانبلات، قوله "نقدر دور كل من الأمم المتحدة ومصر وقطر للعمل على إدخال الوقود على غزة، لتحسين الأوضاع الإنسانية بالقطاع، بهدف التوصل إلى وقف إطلاق نار دائم".

ونقل مراسل قناة "كان" العبرية، غال بيرغر، عن مسؤولين إسرائيليين قولهم إن عملية ضخ الوقود القطري تمت من خلال الأمم المتحدة وهي ستشرف على الشاحنات حتى وصولها إلى وجهتها؛ وأن العملية ستستمر على مدار الأسابيع القادمة.

من جهته زعم موقع "ديبكا" الاستخباري الإسرائيلي أن إدخال "إسرائيل" للوقود القطري لمحطة توليد الكهرباء في قطاع غزة، يعني أن الخطوة الرئيسية في خطة القرن الأمريكية بإنشاء كيانات فلسطينيين منفصلين - في الضفة الغربية وقطاع غزة قد بدأت. وأوضح الموقع في تقرير له أن ذلك هو أول خطوة دبلوماسية هامة في تنفيذ الخطة الأمريكية المصرية. الإسرائيلية للبدء في فصل مناطق السلطة الفلسطينية. وأشار إلى أن المرحلة الثانية هي أن ما ستمنعه السلطة وستوقفه عن قطاع غزة ستخصمه "إسرائيل" من أموال المقاصة بموجب اتفاقية باريس وستحولها مباشرة إلى قطاع غزة. وأنه بعد إدخال الوقود إلى قطاع غزة ستصل شحنات إضافية من السلع الأساسية الأخرى وسوف تتدفق أموال إضافية إلى القطاع لتخفيف الضيف الاقتصادي.

وأشار الموقع إلى أن لن يتم نقل الوقود ولا المال إلى حركة حماس مباشرة بل عن طريق الأمم المتحدة وهي التي ستشرف على آلية وطريقة توزيعها عن طريق منسّقيها لعمليات السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف.

ولفت "ديبكا" إلى أن السلطة لا تزال غير واضحة تماماً في الاستجابة من رئيسها محمود عباس وهيئات حركة فتح الإدارية حول ذلك، مبيناً أن التقييم الاستخباري في الولايات المتحدة و"إسرائيل" ومصر ودول الخليج هو أن عباس فقد سلطته السياسية، ولن يكون قادراً على وقف هذه الخطوة.

ونقل الموقع عن مصادر عسكرية واستخباراتية قولها إنه على الرغم من الصمت من جميع المصادر الفلسطينية المعنية في هذا الشأن إلا أن بعض المسؤولين الغربيين ومن دول الخليج أجروا اتصالات مع فتح لضمان الاستجابة لهذه التحركات، مع الأخذ بالاعتبار أن تلجأ السلطة إلى حملة مواجهة وتصعيد في الضفة الغربية وهو خيار لا يمكن تجاهله.

وكانت قد ذكرت صحيفة هآرتس أن جيش الإحتلال يرى أنه لا يوجد أي مبرر للدخول في مواجهة عسكرية واسعة بغزة رغم زيادة العنف والمسيرات على الحدود؛ وانه رغم تعزيز القوات على الحدود وتضاعف المسيرات وأعداد المشاركين فيها، إلا أنه لم تتغير تعليمات فتح النار ولم يغيّر ذلك من تصورات الجيش بأن ذلك لا يبرر خوض مواجهة عسكرية واسعة.

ووفقا للصحيفة، فإن رئيس الأركان غادي آيزنكوت يعتقد أن الرد العسكري الشديد ممكن أن يؤدي إلى مواجهة أوسع فيما ترى المؤسسة العسكرية أنه ينبغي استنفاد جهود مبعوث الأمم المتحدة نيكولاي ميلادينوف ومصر من أجل التوصل لاتفاق مع حماس وإعادة تأهيل البنية التحتية في غزة. وقالت الصحيفة إن الجيش يعتقد أن تغطية الأحداث في الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي هو أحد العوامل التي تشجع على التصعيد في المنطقة، وبالتالي المتحدث باسم الجيش يحاول تنظيم توزيع المعلومات من حدود القطاع.

ويأتي ادخال الوقود الى قطاع غزة بعد أيام قليلة من مغادرة وفد حركة حماس العاصمة المصرية القاهرة، إثر زيارة استمرت عدة أيام، حيث سمحت إسرائيل بإدخال شاحنات وقود، قامت قطر بشرائه لصالح محطة توليد الكهرباء في غزة، وذلك بإشراف من الأمم المتحدة، بهدف التخفيف من الأزمة الإنسانية بالقطاع.

وكان مبعوث عملية السلام للشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف، توسّط قبل نحو شهرين في مفاوضات غير مباشرة بين حماس وإسرائيل، وبمشاركة مصر، من أجل الوصول إلى اتفاق تهدئة، أو كما تقول حركة حماس، لتثبيت اتفاق وقف إطلاق النار، الذي جرى توقيعه في مصر عام ٢٠١٤، ويقضي بتخفيف الحصار عن قطاع غزة.

وقالت صحيفة (الحياة اللندنية) في تموز الماضي، إن خطة ملادينوف، تركز على تحسين الأوضاع في القطاع، والعمل على "إنعاش أربعة قطاعات، هي: البطالة، والكهرباء، والمياه، والصحة"، ولكن هذه المفاوضات توقفت بعدما أعلنت السلطة الفلسطينية، رفضها لهذا الاتفاق، بسبب عدم وجود منظمة التحرير في هذه المحادثات.

وبعد دخول الوقود القطري، وبإشراف الأمم المتحدة، عاد ملف التهدئة وإمكانية تطبيقه، ولكن بشكل تدريجي أو غير معلن، الى السطح مجدداً، خاصة في ظل جمود ملف المصالحة. وأثير سؤال عما إذا كان إدخال الوقود القطري، يُعدّ بداية لتنفيذ اتفاق تهدئة في قطاع غزة بشكل تدريجي وغير معلن، خاصة في ظل إشراف الأمم المتحدة على إدخال الوقود إلى غزة، والتي كانت تتوسط لهذا الاتفاق بواسطة ملادينوف، خاصة أن كل خطوة تقدم عليها إسرائيل في اتجاه تخفيف الحصار عن غزة، سيقابلها خطوة سلوكية من جانب حماس باتجاه الحراك الذي يجري على الحدود. وهذه التحركات تجري بدون اتفاق، وهي سياسة أمر واقع، وبالتالي هذه مقدمة لتهدئة متدرجة بغض النظر عن وجود اتفاق أم لا". وهذه الخطوة بداية لفتح الطريق، أمام ما يسمى إعادة تأهيل قطاع غزة، وهي شكل من أشكال الضغط على السلطة، من أجل تحريك المصالحة. والأمور لا تتوقف على إدخال سولار قطر، لأن الدوحة أعلنت أنها ستقدم ٥٢ مليون دولار لإعادة مشاريع في قطاع غزة، وجاءت مساعدات من المغرب، وبالتالي هذه كلها مؤشرات، بأنه إذا لم تأت السلطة إلى قطاع غزة من خلال المصالحة، فإن الولايات المتحدة وإسرائيل، سيباشران في تأهيل غزة بدون السلطة؛ وإذا لم تبادر السلطة الفلسطينية بشكل إيجابي، وتعود إلى غزة بالاتفاق مع حماس، فإن عملية تأهيل غزة دون وجود السلطة، يعني حدوث الانفصال.

وإسرائيل معنية بالهدوء في قطاع غزة، وفي هذا التوقيت لسببين:  
أولاً: إسرائيل على أعتاب سنة انتخابات والأحداث الأمنية التي تتزامن مع سنة الانتخابات، تؤثر على شعبية من يقف على رأس المؤسسة الحاكمة.

ثانياً: إسرائيل ومؤسساتها العسكرية، تعتقد أن أيّ تخفيف للأزمة الإنسانية في غزة، سيؤدي إلى تخفيف الضغط الموجود، وبالتالي وقف الاحتجاجات التي تجري على الحدود الشرقية لقطاع غزة، لذلك هي تنظر إلى خطوة إدخال الوقود بعين الرضى.

وخطوة إدخال الوقود القطري، تعكس الرغبة الإقليمية والدولية والإسرائيلية برفع الحصار، ومصالح الأطراف تتقاطع بالأمر تنفجر الأمور في قطاع غزة، ولذلك تبدأ هذه الخطوات على مستوى قطر والأمم المتحدة، وحتى على مستوى القاهرة، و إدخال الوقود القطري هو قرار إقليمي ودولي، وتجاوزاً للسلطة الفلسطينية، وهذه رسالة قوية لها. وأفيد أن القاهرة طمأنت حركة حماس، بأن تحسناً سيطراً على أداء (معبّر رفح) بداية شهر تشرين الثاني، وهذا من شأنه تخفيف الحصار عن القطاع.

قالت صحيفة (يديعوت أحرونوت): إن الأوساط الأمنية في إسرائيل، ترى أنه في حال وقعت حرب جديدة بين إسرائيل وحماس، فإن كليهما سيتناقشان في نهاية هذه الحرب في القضايا ذاتها التي يناقشونها اليوم، وهي: الكهرباء والوقود وتوسيع مساحة الصيد وفتح المعابر التجارية، حيث إن الحرب لن تحدث تغييراً جوهرياً وملموساً على الصعيد السياسي. وأوضحت الصحيفة، أن قرار وزير الحرب أفيغدور ليرمان، بتقليص مساحة الصيد، رداً على أحداث يوم الجمعة الماضي، كاشفةً بأن هناك مسؤولين رفيعين بالجيش الإسرائيلي قد عارضوا هذه الخطوة، وأوضحوا بأن من مصلحة إسرائيل أن تحصل غزة حالياً على كهرباء كاملة على مدار اليوم، الأمر الذي من شأنه أن يخفف الضغط الذي يعيشه سكان القطاع. وحسب الصحيفة، فإن إسرائيل عالقة بين رام الله وغزة، حيث إنها تحاول تهدئة الأوضاع؛ للحيلولة دون الإنجرار لحرب جديدة في غزة؛ وأضافت أن إسرائيل قد وصلت إلى طريق مسدود، فيما يتعلق بالخطوات والإجراءات التي ستتخذها مع قطاع غزة في الوضع الراهن، حيث إن المظاهرات والمواجهات ستستمر خلال الأشهر المقبلة إلا إذا ما حصلت حماس على مبتغاه من إسرائيل.

وكان رئيس حكومة العدو حسب ما ذكرت القناة الثانية العبرية؛ قد ربط بين الأزمة الانسانية في قطاع غزة ومعارضة الرئيس عباس للتوصل إلى تهدئة مع قطاع غزة ومنح القطاع تسهيلات؛ وحذر نتنياهو وزراء الكابنت قائلاً لهم: "إن لم يتم حل الأزمة الانسانية في قطاع غزة من المحتمل ان تكون هناك عملية عسكرية ضد القطاع"؛ وجاء تحذير نتنياهو بسبب الخطوات التي يقوم بها الرئيس عباس لإفشال التهدئة مع حماس، حيث قال نتنياهو خلال جلسة الحكومة: "عباس يخنق قطاع غزة، ولكن إن تقلص حجم الأزمة الانسانية في القطاع هذا أمر مرغوب فيه؛ ولكن هذا أمر غير مؤكد حدوثه لذلك علينا أن نستعد عسكرياً وهذه مقولة ليس قط مقولة عابرة".

وكشفت القناة الثانية بأن الرئيس عباس منح شركات الوقود "الاسرائيلية" مهلة بعد سماعه عن خطة قطر لامداد غزة بالكهرباء والرواتب، معتبراً الخطوة التفافاً على رام الله. وعلى ضوء تهديد عباس أوضح وزير الطاقة، يوال شتاينس، لشركات الوقود الإسرائيلية بأنها يجب أن لا تكون ورقة مساومة بيد عباس، كما هدد عباس وكالة الغوث من شراء الوقود المدفوع ثمنه من قطر.

وقال نتنياهو: "رغم محاولات "اسرائيل" إنزال عباس من على الشجرة، إلا أنه لا زال متمسكاً بمواقفه، وإن اسرائيل تحاول ممارسة ضغوط دولية على رام الله، ولكن دون تحقيق شيء، وإن الحكومة الاسرائيلية ستضطر قريباً لاتخاذ قرار، إن كان ممكناً استقطاع أموال من أموال العائدات التي تصل رام الله وتحويلها لقطاع غزة. وأوضح أنه بسبب التصعيد الأمني بين قطاع غزة ومحاوله "إسرائيل" منعه وبسبب عناد ابو مازن، فليس من المستبعد أن تدرس "إسرائيل" خطوات عقابية ضده مثل محاصرة الرئيس الراحل ياسر عرفات في أيامه الأخيرة.

وكالة الاونروا



يبدو أن وكالة غوث (أونروا) باتت الشغل الشاغل للمسؤولين الإسرائيليين، إذ وضع رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، إنهاء وجودها هدفًا، ما عبّر عنه في أكثر من مناسبة، غير أن الخطوات التي يسعى رئيس بلدية الاحتلال في القدس، "نير بركات"، للقيام بها، قد تؤدي إلى وقف عمل الوكالة في القدس على اعتبارها "جهة أجنبية غير مرحب بها"؛ وكشف تقرير بثته شركة الأخبار الإسرائيلية (القناة الثانية سابقًا) مخطط بلدية الاحتلال في القدس، لسلب الوكالة جميع صلاحياتها وإنهاء عملها وإغلاق جميع مؤسساتها في المدينة المحتلة، بما في ذلك المدارس والعيادات ومراكز الخدمات المعنية بالأطفال، بالإضافة إلى سحب تعريف شعفاط كـ"مخيم للاجئين" ومصادرة جميع الأرض المقام عليها المخيم.

ويذكر أن بركات كان قد صرّح بداية أيلول الماضي، أنه سيدفع إلى طرد "أونروا" من المدينة المحتلة، وعبر عن ذلك مؤخرًا في المؤتمر الذي عقده "شركة الأخبار" بالقول إن "إزالة الأونروا ستقلص التحريض والإرهاب، وستحسن الخدمات للسكان، وستزيد من أسرلة شرقي المدينة، وستساهم في السيادة الإسرائيلية ووحدة القدس"، مدعيًا أن "أونروا هي كيان أجنبي وغير ضروري فشل فشلاً ذريعًا، وأنا أعتزم إبعاده من القدس، كل جانب من أونروا يعاني من خلل وظيفي وفشل إداري".

وأشارت القناة الإسرائيلية إلى أن المحرك الرئيس للمخطط طويل الأمد الذي أطلقت عليه بلدية الاحتلال في القدس اسم "خطة العمل من أجل القضاء على مشكلة اللاجئين في المدينة"، يكمن في البيت الأبيض، إذ أنّ الخطوات التي اتخذها الرئيس الأميركي مؤخرًا بحق المدينة المحتلة الموجهة بصورة مباشرة ضد الفلسطينيين، شجعت رئيس البلدية، إلى المضي قدمًا في مواجهة الوكالة الدولية.

وتسعى البلدية لنقل الخدمات والمؤسسات التي تقدمها "أونروا"، للاجئين الفلسطينيين إلى يد ما وصفته القناة بـ"السيادة" وبالتالي إلى سلطة بلدية الاحتلال بالقدس، على اعتبار أن "تهج أونروا تجاه السكان كلاجئين يمنع نموهم ولم يعد ذا صلة، يجب وقف التعامل معهم كلاجئين، والنظر إليهم كسكان والعمل على إعادة تأهيلهم".

وسيتم عرض الخطة التي تمت صياغتها بالتنسيق مع الإدارة الأميركية، خلال الفترة القريبة المقبلة على الحكومة؛ التي من المتوقع أن تصادق عليها بشكل تلقائي، إذ ستصدر وزارة التعليم ووزارة الصحة أوامر فورية بإغلاق جميع المؤسسات التابعة لـ"أونروا"، في حين سيتم العمل على استيعاب الطلاب والمرضى في إطار المؤسسات التابعة لبلدية الاحتلال في القدس.

وعلى المدى البعيد، ستتم مصادرة جميع مباني "أونروا" في القدس، وتحويلها إلى مبان تابعة للبلدية، في حين سيتم إلغاء التعريف الرسمي لمخيم شعفاط كمخيم للاجئين وستعمل سلطات الاحتلال الإسرائيلية على مصادرة الأراضي المقام عليها لصالح "دولة" الاحتلال.

ووفقاً لخطة بلدية الاحتلال، لن تسلم من مخطط الاحتلال مراكز الخدمات الاجتماعية التابعة للوكالة، بما في ذلك المراكز الطبية ومراكز خدمات الرفاه الاجتماعي وجميع البنى التحتية التابعة لها؛ بالإضافة إلى عشرات المراكز الرياضية، ومركز خدمات للمرأة، حيث سيتم وقفها وإغلاقها ومصادرتها تبعاً. وتعقيباً على محاولة دخول مسؤول في بلدية الاحتلال بسلاحه، يرافقه جنديان، إلى مركز (أونروا) الصحي داخل أسوار البلدة القديمة في القدس (مركز الزاوية) وطلب رؤية رخصة إدارة المركز والصيدلية المرفقة.

أكد الناطق الرسمي باسم (أونروا) سامي مشعشع، أن (أونروا) لن تقبل أن تنتهك حصانتها وامتيازاتها؛ وأضاف مشعشع، أنه ارتكازاً على الحصانة والامتيازات التي تتمتع بها (أونروا)

كمؤسسة دولية، فقد رُفض السماح لمسؤول البلدية الدخول، وطلب منه مغادرة الموقع، بعد الطلب منه التقدم بهذا طلبات، لرؤية هكذا أوراق ثبوتية، عبر القنوات الرسمية المعتمدة. ووجهه ١١٢ عضو كونغرس رسالة إلى وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو تطالبه بالتراجع عن قرار وقف دعم أونروا ووقف دعم المستشفيات الفلسطينية في شرق القدس كونه يهدد استقرار المنطقة ويقوض قدرة الولايات المتحدة على تسيير مفاوضات السلام. وزارة خارجية السلطة الفلسطينية؛ رحبت واعتبرت الرسالة المذكورة "إشارة مهمة تعكس وجود أصوات ناقدة لقرارات الإدارة الأمريكية وغير راضية عن سياساتها الشرق أوسطية، خاصة إذا كانت هذه الأصوات الناقدة خارجة من الكونغرس". وأضافت أن الرسالة "بادرة إيجابية وخطوة في الاتجاه السليم لتصحيح المسار"، معربة عن أملها في أن تتضمن مجموعات أخرى لهذه المجموعة "حتى يرتفع صوت الشعب الأمريكي في معارضة مواقف إدارته المعادية للشعب الفلسطيني وحقوقه ومقدراته". وأكدت الخارجية الفلسطينية "ضرورة توجه الكونغرس نحو مراجعة أعمق في طبيعة العلاقة مع فلسطين، التي يجب أن تتوج بتغيير الموقف من منظمة التحرير وإلغائه كافة القوانين التي صدرت عنه والمرتبطة بتلك النظرة".

### تقليص عجز الموازنة

قال وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، إن عددا من الدول تعهدت بدفع ١١٨ مليون دولار لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) من أجل مساعدتها للتغلب على الأزمة التي نجمت عن خفض التمويل الأميركي. وقال رئيس الأونروا، بيار كرانبول، خلال مؤتمر صحفي على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة إن الكويت والاتحاد الأوروبي بين أكبر المانحين إلى جانب ألمانيا وإيرلندا والسويد والنرويج؛ وجاءت المساهمات كذلك من تركيا واليابان، وتعدت فرنسا بالمشاركة في التمويل

السنة المقبلة؛ وكانت الاونروا قد وجهت الوكالة التي تقدم مساعدات تعليمية وصحية وخدماتية نداء لجمع ٢٠٠ مليون دولار لسد العجز المالي لهذه السنة، وتجنب إغلاق مدارسها ومراكزها الصحية.

### خطة تسوية اسرائيلية

وضع "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب دراسة بعنوان "خطة إستراتيجية للحلبة الإسرائيلية - الفلسطينية"، وانطلقت هذه الخطة من أن "إسرائيل" تواجه الآن "طريقا سياسيا مسدودا وخطيرا"، من دون الإشارة إلى أسباب وصول "إسرائيل" إلى هذا الوضع. لكن المعهد أشار إلى أن هذه الخطة المقترحة هي "خطة عمل سياسية - أمنية في القضية الفلسطينية ولها هدفان: تحسين وضع إسرائيل الاستراتيجي ومنع التدهور والإنزلاق نحو واقع الدولة الواحدة؛ وفي أساس هذه الخطة، "بلورة واقع مُحسّن، يسمح بفتح خيار في المستقبل من أجل إنهاء سيطرة "إسرائيل" على الفلسطينيين في الضفة الغربية، وضمان أغلبية يهودية صلبة في "إسرائيل" الديمقراطية. وبكلمات أخرى: هدف الخطة هو إعداد الظروف لواقع الدولتين من أجل الحفاظ على "إسرائيل" ديمقراطية، يهودية، آمنة وأخلاقية".

وشدد المعهد على أنه في أعقاب بحث متواصل، "تبين أن البديل الأكثر استقرارا، الذي سيمكن إسرائيل من مواجهة تحديات المستقبل بأفضل صورة، وتحافظ على طابعها ومصالحها الأساسية والأمنية، هو ذلك الذي يدفع نحو انفصال سياسي وإقليمي عن الفلسطينيين باتجاه واقع الدولتين للشعبين". واعتبر المعهد أن الخطة تتلاءم مع مصالح إسرائيل "ويسمح بتوفير عدة خيارات، حتى بغياب شريك فلسطيني لاتفاق دائم، من أجل التقدم نحو انفصال سياسي، إقليمي وديمقراطي عن الفلسطينيين وتحقيق استقرار إستراتيجي لفترة طويلة. ومن هنا سيكون بإمكان "إسرائيل" أن تخطو، وفقا لرؤيتها وبصورة تدريجية وحذرة، في الطرق نحو بدائل سياسية أخرى". وبحسب المعهد، فإن "الخطة المقترحة تتطلع إلى الوصول إلى تفاهات داخل الجمهور

الإسرائيلي، وتفاهمات مع المجتمع الدولي والدول العربية البراغماتية ومع الفلسطينيين أنفسهم، وتعكس إصرار "إسرائيل" على بلورة مستقبلها بنفسها".

وأشار المعهد إلى أن "الخطة لا تطرح حلاً سياسياً نهائياً، وإنما طريقاً لإنشاء واقع استراتيجي محسّن بالنسبة "لإسرائيل"، ويسمح لها بالحفاظ على معظم الإمكانيات بيديها".

### مبادئ الخطة:

قال المعهد إن الخطة المقترحة ١- "توفر ليونة تسمح لإسرائيل أن تختار طوال الوقت أساليب عمل بديلة وفقاً للظروف المتغيرة في محيطها الاستراتيجي"؛ "تعزز المركبات الأمنية من خلال خفض الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين، وتحافظ على حرية العمل العملائي (العسكري) في أية منطقة في الضفة الغربية، والتعاون مع أجهزة أمن السلطة الفلسطينية، التي كلما عملت أكثر تقل عمليات الجيش الإسرائيلي في المنطقة الفلسطينية".

٢- يقضي مبدأ آخر للخطة "بإرساء المصالح السياسية، الأمنية والإقليمية لإسرائيل في الضفة قبل التوصل إلى اتفاقات سياسية، إضافة إلى تحسين وضع "إسرائيل الاستراتيجي بغياب تقدم سياسي، ومن خلال توضيح نواياها بتنفيذ انفصال سياسي وإقليمي عن الفلسطينيين وإنشاء الظروف لواقع الدولتين".

٣- ينص المبدأ الثالث للخطة على "تعزيز شرعية إسرائيل ومكانتها الدولية والإقليمية بواسطة التعاون الإقليمي، في المجالات الأمنية، السياسية والاقتصادية والبنية التحتية".

٤- ويدعو المبدأ الرابع للخطة إلى "تعزيز البنية التحتية والقدرة على الحكم والاقتصاد الفلسطيني. ومن أجل تحقيق ذلك، يتم تنفيذ أنشطة بصورة تدريجية، وبمساعدة دولية، من أجل تحسين أداء السلطة الفلسطينية وتوسيع صلاحياتها. وضمن ذلك يتم تخصيص مناطق لتطوير الاقتصاد والبنية التحتية وبناء أساس للدولة الفلسطينية بحيث تكون قادرة في المستقبل على القيام بأدائها".

٥- يقضي المبدأ الخامس "باستمرار البناء في الكتل الاستيطانية التي يوجد إجماع واسع حول بقائها في داخل إسرائيل. وفي المقابل، تجميد البناء في المستوطنات المعزولة الواقعة في عمق المناطق (الضفة)، ويتم إلغاء الدعم الحكومي من أجل توسيعها والاستيطان فيها. ويتم طرح قضية إخلاء مستوطنات في سياق اتفاق دائم مع الفلسطينيين فقط".

### خطوات لتطبيق الخطة:

تتضمن الخطة خطوات ينبغي تنفيذها من أجل تطبيقها، وأولها "إعلان إسرائيل عن التزامها المبدئي بحل الدولتين، وأن تكون مستعدة في أي وقت للدخول في مفاوضات مباشرة حول اتفاق شامل؛ وفي موازاة ذلك، تبدأ إسرائيل بتطبيق مبادئ الخطة على الأرض من أجل دفع الانفصال عن السلطة الفلسطينية وإنهاء سيطرتها على معظم السكان الفلسطينيين في الضفة.

ومن أجل الحصول على دعم دولي للخطة، وبضمن ذلك دعم عربي، ليس بإمكان إسرائيل التعبير عن استعداد لإجراء مفاوضات، وإنما هي مطالبة بطرح مواصفات للتسوية؛ وإذا وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود أو فشلت، فإنه بإمكان "إسرائيل" الاستمرار في دفع الخطة وبلورة واقع سياسي، أممي ومدني مستقر ومُحسّن بالنسبة لها لفترة طويلة".

وتقضي الخطوة الثانية بأن "تستكمل إسرائيل بناء الجدار الأمني، بحيث يرسم أيضا مسار الانفصال والمصالح الإقليمية الإسرائيلية المستقبلية (أي حدود)، وتعلن عن تجميد البناء في المستوطنات المعزولة الواقعة شرقي الجدار. إضافة إلى ذلك، تعلن إسرائيل أن ٢٠% من مناطق الضفة هي مناطق مصالح أمنية، تشمل معظم الأغوار ومواقع ومحاور إستراتيجية، ستبقى تحت سيطرة إسرائيل حتى يتم التوصل لاتفاق حول ترتيبات أمنية ترضي إسرائيل، وقيام كيان فلسطيني مسؤول ويؤدي وظائفه".

وأضافت الخطة أن لإسرائيل مصلحة بوجود سلطة فلسطينية تؤدي وظائفها ومستقرة ومتعاونة في دفع حل سياسي، ولذلك يتعين على إسرائيل تنفيذ الخطوات التالية من أجل تعزيز السلطة الفلسطينية:-

**أولاً:** "تنقل إسرائيل للسلطة الفلسطينية صلاحيات أمنية في المنطقة B، لتكون مشابهة لصلاحياتها في المنطقة A، وإنشاء منطقة فلسطينية واحدة فيهما تكون أساساً للدولة الفلسطينية المستقبلية وربما تتحول إلى دولة فلسطينية بحدود مؤقتة؛ وتمتد هذه المنطقة على مساحة ٤٠% تقريباً من الضفة الغربية، ويسكنها أكثر من ٩٨% من السكان الفلسطينيين".

**ثانياً:** "تخصص إسرائيل ٢٥% من المنطقة C من أجل تطوير البنى التحتية ومشاريع اقتصادية لتشجيع الاقتصاد الفلسطيني، ونقل مناطق مأهولة بفلسطينيين ولم تدخل ضمن المنطقة B وإنما بقيت في المنطقة C إلى السلطة الفلسطينية. ويُنذَلُ جهد مشترك مع المجتمع الدولي لإنشاء مصانع للصناعة والطاقة الخضراء ومشاريع سياحية وهايتك وبناء للإسكان وما شابه. وفي المرحلة الأولى لا تسلم إسرائيل صلاحيات أمنية وتخطيطية للفلسطينيين في مناطق التطوير هذه، لكن هذه ستكون 'على الرف' وتسلم تدريجياً للفلسطينيين".

**ثالثاً:** "يكون هناك تواصل جغرافي في الحيز الفلسطيني، ويتم إنشاء شبكة مواصلات متواصلة من شمالي الضفة إلى جنوبها، بحيث يتم تقليل الاحتكاك اليومي بين الجيش الإسرائيلي والمستوطنين اليهود والسكان الفلسطينيين، وتتم إزالة العوائق من أمام التطوير الاقتصادي الفلسطيني".

**رابعاً:** "إطلاق خطة اقتصادية هدفها في الأمد القريب تحسين مستوى حياة الفلسطينيين، وغايتها في الأمد البعيد تشجيع استقلالية اقتصادية فلسطينية وتسمح بالانفصال الاقتصادي عن إسرائيل؛ ومن أجل دفع هذا الهدف، يوصى بتشكيل جهاز دولي لتحقيقه".

الخطة تدعو الخطة إسرائيل إلى "السعي من أجل الحصول على اعتراف دولي بخطواتها وأن تطالب بمقابل دولي، في مركزه الاعتراف بالخطة حتى في حال فشل مسار المفاوضات الثنائية. إضافة إلى ذلك، على إسرائيل المطالبة بتعهدات أميركية، كالتي صيغت في رسالة بوش إلى شارون في العام ٢٠٠٤، التي قضت بإنشاء جهاز دولي خاص لتطوير الاقتصاد الفلسطيني، وضمان فاعليته في منع الفساد؛ تعهد السلطة الفلسطينية بمنع الإرهاب والعنف؛ الاعتراف بالترتيبات الأمنية المطلوبة لإسرائيل".

وقالت الخطة إن "حل مشكلة غزة ليس جزءا من الخطة السياسية، وليس شرطا لتقدمها. وفي جميع الأحوال، توجد أهمية لتركيز جهد دولي من أجل تحسين الوضع الإنساني، وترميم البنية التحتية مقابل إنشاء جهاز دولي يعمل على وقف التعاطم العسكري لحماس وغيرها. وينبغي التقدم في هذا الموضوع في موازاة تطبيق الخطة في الضفة حتى لو كان بمعزل عنه". واعتبرت الخطة أن "الواقع الذي سينشأ على الأرض سيحقق لإسرائيل قاعدة سياسية ودولية مريحة أكثر باتجاه تقدم مستقبلي في مسارات أخرى وفقا لاعتباراتها الأمنية والسياسية: الاتفاق على ترتيبات عبور مع الفلسطينيين وفقا لقاعدة 'تطبيق ما يُتفق عليه' وإهمال مفهوم 'كل شيء أو لا شيء'؛ إقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة وتغيير طبيعة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني من صراع لتحرر وطني إلى صراع بين دولتين وإجراء مفاوضات مباشرة من أجل التوصل لاتفاق سياسي لدولتين؛ في حال غياب تعاون فلسطيني مطلق، ينبغي دفع خطوات انفصال مستقلة وفقا لمصالح إسرائيل" أي في حال رفض الفلسطينيون الخطة فإن إسرائيل يمكن أن تفرضها بصورة أحادية الجانب. وخلصت الدراسة إلى اعتبار أن "الخطة المقترحة هي الوحيدة الممكنة اليوم"، كونها "تحافظ على المصالح الإسرائيلية، الأمنية والاستيطانية، وتسمح بتجنيد دعم دولي وإقليمي، خاصة وأنها لا تشمل إخلاء مستوطنات في المستقبل القريب، وتوفر لإسرائيل حيزاً ليونة سياسية. وفي أقل تقدير، تحسن الخطة المقترحة بشكل كبير الواقع الحالي: تكبح الاتجاهات الخطيرة بالنسبة لإسرائيل، المسماة خطأً 'ستاتيكو'، التي هي عملياً منزلق يقود إلى أخطار قومية كبيرة، وخاصة إلى واقع الدولة الواحدة من دون إمكانية للانفصال عن الفلسطينيين".

## صفقة القرن

قال مبعوث الإدارة الأميركية إلى الشرق الأوسط، جيسون غيرينبلات، إن خطة السلام الأميركية (صفقة القرن)، التي لم يحدد بعد موعد نشرها، لا تشتمل على "كونفدرالية فلسطينية -



أردنية"؛ وفي مقابلة مع موقع "Times of Israel"، قال "لا نلتفت إلى نموذج الكونفدرالية". ونفى غرينبلات بشكل رسمي أن يكون قد تم إطلاع الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، على "صفقة القرن"؛ وأضاف أن "خطة السلام تتعامل مع كل القضايا الجوهرية للصراع، بما في ذلك قضية اللاجئين". يذكر في هذا السياق أن الإدارة الأميركية سبق وأن اتخذت عدة قرارات ذات صلة بالقضايا الجوهرية لتصفية القضية الفلسطينية، على رأسها القدس واللاجئين والاستيطان. ولم يقدم غرينبلات أية تفاصيل أخرى عن القضايا المشمولة في الصفقة، وقال إن "إسرائيل والفلسطينيين سوف تعجبهم أجزاء معينة من الخطة، ولن تعجبهم أجزاء أخرى". وأكد على أن الخطة تأخذ بالحسبان احتياجات إسرائيل الأمنية، مضيفاً "ولكننا نريد أن نكون منصفين تجاه الفلسطينيين".

يذكر أن تقديرات أميركية وإسرائيلية سابقة كانت تشير إلى أنه ستم نشر تفاصيل الخطة خلال الصيف، ولكن الإدارة الأميركية قررت تأجيل موعد نشرها؛ وكان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، قد صرح في لقائه مع رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه سيتم نشر الخطة بعد شهرين أو ثلاثة.

### اجتماع التنفيذية لمنظمة التحرير

عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعاً برئاسة عباس بعد عودة الأخير من نيويورك بعد المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ وقررت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، دعوة المجلس المركزي للانعقاد بتاريخ ٢٦ الجاري والاستمرار في تنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي. وأكدت التنفيذية على قراراتها السابقة وما جاء في خطاب الرئيس برفض أن تكون الإدارة الأميركية شريكاً أو وسيطاً في عملية السلام. كما شددت على مساندتها لجهود مصر لتنفيذ شامل وغير مجتزأ لاتفاق القاهرة في ١٢ تشرين أول ٢٠١٧ وصادقت عليه الفصائل كافة في ٢٢ تشرين ثاني ٢٠١٧. وأكدت أن تجزئة القضايا إلى انسانية وإغاثية دون

تنفيذ ذلك من خلال حكومة الوفاق الوطني يزيد من أسباب الانقسام ويرسخ الفصل السياسي بين قطاع غزة والضفة الغربية والقدس. وأكدت أن الذي يفرض الحصار على قطاع غزة هو دولة الاحتلال التي تحاول تمرير مشاريع الفصل تحت مسميات إنسانية.

وأدانت ورفضت مواقف الدول والجهات التي تتجاهل الولاية السياسية والقانونية لمنظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين؛ وأكدت رفض مشروع فصل قطاع غزة؛ والذي يعتبر نقطة ارتكاز لصفقة القرن؛ وقانون القومية الذي يهدف الى تدمير المشروع الوطني الفلسطيني؛ المتمثل في تجسيد استقلال دولة فلسطين ذات السيادة وعاصمتها القدس وعلى حدود حيزان ١٩٦٧؛ وحل قضايا الوضع النهائي كافة بما فيها قضية اللاجئين والأسرى. ودعت الأطراف الاقليمية والدولية والأمين العام للأمم المتحدة إلى دعم جهود تحقيق المصالحة الفلسطينية؛ بشكل شمولي يؤدي الى الحفاظ على الوحدة الجغرافية لاراضي دولة فلسطين.

### توقعات بالإفراج عن ٣٠٠ أسير فلسطيني

أكدت صحيفة "يديعوت أحرنوت"، أن مصلحة السجون الإسرائيلية تدرس إمكانية الإفراج المبكر عن ٣٠٠ أسير فلسطيني إضافة إلى ٧٠٠ سجين جنائي؛ وأن ذلك يأتي ضمن مشروع قانون من المتوقع المصادقة عليه في "الكنيست" خلال شهر كانون أول المقبل، وفي محاولة لحل مشكلة الاكتظاظ في السجون؛ وأنه بموجب القانون سيتم تخفيض الحكم على بعض الأسرى بقرار إداري لفترات تتراوح بين شهرين وسبعة أشهر، كما يشمل تخفيض الحكم على الأسرى الذين قضوا أكثر من ٢٠ عاماً في السجون؛ وبينت أنه في حال دخل القانون حيز التنفيذ، فسيتم الإفراج عن حوالي ١٠٠٠ أسير، بينهم ٣٠٠ أسير أمني؛ وتم طرح مشروع القانون عقب إصدار المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً بحل مشكلة الاكتظاظ في السجون وتحسين الأوضاع المعيشية للسجناء، وذلك من خلال منح كل سجين منطقة معيشية مساحتها ثلاثة أمتار مربعة. وفق الصحيفة. وأشارت الصحيفة إلى أن القانون المعمول به حالياً يقضي بتخفيض

الحكم والإفراج المبكر بأسابيع قليلة ضمن ما يسمى "الإفراج الإداري"، إلا أن القانون الجديد المقترح يضاعف الفترة إلى أربعة أضعاف. ووفقاً للقانون المقترح فإن الأسرى والسجناء الذين بقي في محكوميتهم أربع سنوات، سيحصلون على تقيض بالحكم لفترة تصل إلى عدة أشهر أو عدة أسابيع، وذلك بغض النظر عن التهمة التي أُدينوا بها، وفق الصحيفة. وتابعت الصحيفة: "يضاف قانون "الإفراج الإداري" إلى إمكانية تخفيض الثلث من فترة حكم السجين، وهو ما سيشمل حوالي خمس العدد الإجمالي من السجناء، وعليه سيتم الإفراج عن نسبة كبيرة من السجناء بعد قضاء نصف العقوبة، بحيث لن يتم إطلاق سراح أي سجين قبل أن يقضي نصف مدة عقوبته". ومضت بالقول: إن "الأسرى المحكومين بالسجن لأكثر من ٤ سنوات، فإنه يتعين عليهم الحصول على تخفيض قدره ثلث مدة العقوبة من أجل الحصول على الإفراج الإداري، الذي سيقصر على ٣٠ أسبوعاً". وأضافت: "على سبيل المثال: فإن السجين المحكوم بمدة سنة واحدة، سيتم تخفيض حكمه تلقائياً إلى ثلاثة أشهر من وقت سجنه، في حين أن السجين المحكوم بمدة ٢٠ سنة فسيحصل على تخفيض حتى ٧ أشهر". وبحسب الصحيفة، فمن المتوقع أن يوفر القانون الجديد ٨٣٠ مكان احتجاز جديد، وهو ما يفي بالمطالب التي حددتها المحكمة العليا.

### أميركا تنسحب من بروتوكول فينا

أعلنت الولايات المتحدة الأربعاء انسحابها من نص يُقر بأهلية محكمة العدل الدولية للنظر في شكوى تقدمت بها السلطة الفلسطينية أمام المحكمة المذكورة احتجاجاً على نقل السفارة الأميركية في إسرائيل إلى القدس.

وتشكل هذه الخطوة هجوماً جديداً من إدارة دونالد ترامب على المحاكم والمنظمات الدولية، علماً بأن الرئيس الأميركي نفسه ندد بالمحكمة الجنائية الدولية خلال كلمة له أمام الأمم المتحدة.

وقال مستشار تزامب للامن القومي جون بولتون للصحافيين في البيت الابيض "قرر الرئيس انسحاب الولايات المتحدة من البروتوكول الاختياري لاتفاقية فيينا حول العلاقات الدبلوماسية، في ما يتعلق بحل الخلافات"، لكنه أكد أن واشنطن ستظل عضوا في هذه الاتفاقية. وأوضح أن "هذا الامر يتصل بشكوى ما يسمى دولة فلسطين ضد الولايات المتحدة". و اضاف "سنبدأ بمراجعة كل الاتفاقات الدولية التي تهدد بتعريض الولايات المتحدة للاختصاص الالزامي المزعوم لمحكمة العدل الدولية في حل الخلافات. لن تبقى الولايات المتحدة مكتوفة اليدين حيال شكاوى مسيسة". وكان قد أعلن وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، إن السلطة الفلسطينية تقدمت بشكوى الى محكمة العدل الدولية ضد الولايات المتحدة بسبب انتهاكها القانون الدولي ونقل سفارتها إلى مدينة القدس المحتلة".

### شركة أمنية جديدة لإيجاد حل للبالون الحارقة

أنشأ مجموعة من المبادرين والرواد الذين يقطنون في مستوطنات غلاف غزة مؤخرا شركة أمنية جديدة أطلقوا عليها اسم "يالللا"، حيث تهدف الشركة إلى إيجاد حلول ناجعة في القضاء على ظاهرة البالونات والطائرات الورقية الحارقة. ووفقاً لموقع غلوبس العبري فإن الحديث يدور عن شركة ناشئة تعمل على استقطاب الخبراء والمختصين في المجالات التكنولوجية المتعددة كالخبراء في مجال السايبر والرادارات وأشعة الليزر، للاستعانة بخبراتهم في إيجاد حل لهذه المشكلة. هذا وقد توجهت الشركة الناشئة في الأيام الأخيرة الماضية إلى الجمهور الاسرائيلي لبيع أسهمها من أجل تجنيد الأموال اللازمة في نجاح الشركة، حيث تهدف إلى الحصول على رأس مال يقدر بأكثر من ٤ مليون شيقل.